

مشكلة الفقر في مصر

بقلم الأستاذ عبد المجيد نافع

المحاضر وعصو مجلس النواب

شهدت الإنسانية ، والأسي يلا فؤادها ، في كل عصر من عصور التاريخ ، وفي كل بلد من بلاد العالم ، تلك الطاهرة الاجتماعية التي يسمونها الفقر ، فأسلمتها العاطفة الدينية إلى الإيمان بأن المعادة ليست من نصيب هذه الحياة الدنيا ، وأن الآخرة خير وأبقى .

وبرز الاشتراكيون يحملون الحملات الشعواء على الأديان كافة ، ويكيلون لها اتهام بغير حساب ، ويصوّرونها بأنها العقبة التي وقفت في وجه تقدم المجتمع الإنساني ، وأنّها هي التي حملت تلك الإنسانية البائسة على الاطمئنان للبؤس ، والاستسلام للظلم ، دون أن تتحرك في سبيل الإصلاح ، أو تتورق في وجه الظلم .

وأمن بعض أولئك الاشتراكيين في التهم على الدين فوصفوه بأنه "أفيون الشعوب" الذي يحملها على الرضا والاستسلام .

والأديان مما يفكرون براء . فهي قد نزلت لتكون الرسالة الصالحة لإصلاح المجتمع ، لا لتصبح عقبة في سبيل الإصلاح .

وهي تدعو إلى مبدأ التضامن الاجتماعي ، فتنادي بأن في أموال الأغنياء حقاً للسائل والمحروم . وهي تأمر بالجد والكفاح ، وتنهى عن الإخلاد للراحة ، والسكون إلى الدعة . فتدعو إلى السعي في مناكب الأرض ، وتنبه الغافلين والواهمين إلى أن الله سبحانه لا ينزل على الناس مائدة من السماء ، وأن السماء لا تمطرهم ذهباً ولا فضة .

فإن كنا نعالج البحث في أسباب الفقر في مصر ، ونعمل على إيجاد الدواء لذلك الداء الاجتماعي ، فليس معنى ذلك أننا نتهم على الأديان أو نتجهّم لها . ولا معناه أننا نجنح إلى اعتناق المذاهب الاشتراكية المتطرفة . وإنما معناه أننا نبيّن أن نرسل الصيحة عالية مسموعة في سبيل الإصلاح ، ونحكي مصر من أن تطفئ عليها موجة الإلحاد ، أو يحرفها تيار الآراء المتطرفة والمذاهب الهدامة .

وكيف لا يعنى الباحثون بمكافحة الفقر في بلادنا وهو مبعث الجلم من مشكلاتنا الاجتماعية ويكفى أن يعلم بنو قومنا أن حوالى ثمانين في المائة من الجرائم التي ترتكب ضد النفس

والمال ، والى ترويع الآمنين والمطمئنين ، وتهز يكن المجتمع المصرى فى كل حين ، انما
للباعث عليها الفقر . نقول يكفى أن يعلموا تلك الحقيقة المفزعة ، ليتبينوا أن البيئة الفقيرة
هى عيش الجحيم التى فيها تبيض وتفرخ .

وكم مزقت الفاقة ثوب العفة ، وكما من فتاة بريئة أسرف الناس فى لومها على السقوط
ولم يقدروا وهى إنما نالت بأحمان الحياة وسقطت تحت أعباء الحياة .

ولا أرانا مسرفين إذا قلنا إن الفقر حليف المرض . وعندنا أن سوء التغذية ، أو قلة
التغذية ، تقضى على المناعة ضد المرض وتجعل الفقير فريسة له . ولعلنا لا نهم بالثورة على
القدر إذا نادينا بأن الضريبة التى يتقاضاها الموت والمرضى من طبقات الفقراء أفدح من
تلك التى يتطلبها من طبقة الأغنياء . وبلاغة الأرقام فوق كل بلاغة إذ هى لا تكذب
ولا تحابى . فاستقرئها إن شئت تنبئك أن الأمراض تناب الفقير أكثر مما تناب الغنى ،
والموت يخطف من صفوف الأولين أضعاف أضعاف ما ينال من صفوف الآخرين . وما
ينبئك مثل الأرقام !

ولست التغذية الصالحة وحدها هى قوام الصحة . بل هناك عناصر الماء ، والهواء ،
والضياء . ولك إذا جئت حلال بعض الأحياء الوطنية ، لو اجد أن الجمل الفقير من بنى آدم
يكادون أن يكونوا محرومين من الهواء والضياء ، وقد جعلهما الله مشاعا بين عباده أجمعين !
وهل ترى ضحايا ظلمات الجهل إلا فى البيئات الفقيرة ؟

إن السياسة الاجتماعية تقوم على أساس المبدأ القائل : الفرد فى خدمة الجميع
فى خدمة الفرد .

ومحاربة لفقر ليست فى مصلحة الفرد بقدر ما هى فى مصلحة الدولة . فالفقر يورث
العجز عن العمل . والعاجزون عبء على كاهل الدولة وخطر يهدد نظامها الاجتماعى
ويكافئها السياسى . وليس من مصلحة المجموع فى شىء أن تبقى الأيدي مغلولة ، والجهود
مشلولة ، بل أن الدولة التى لا تستغل جهود أبنائها جميعا ، هى التى تترك الثروة معطلة دون
استغلالها ، ولتقوى ضائعة بغير استخدامها فى النهوض بالأمة .

ونحب أن نقول — بادئ ذى بدء — إن الفقير ليس فقط هو الذى يستدئ أكف
المحسنين ، وإنما يعتبر فقيرا كل من تقصر موارده عن ستر مطالب الحياة الضرورية .
وإذا كان هناك حد أدنى للعيش ، فمن حق الفرد على الدولة أن تضمن له هذا
الحد الأدنى .

بل إن الدولة ، فى حدود معنى الحكم العصرى ، هى التى تكفل لكل فرد من أفرادها
قسطا من الرخاء .

ولئن صح أن الفقر رذيلة اجتماعية — كما يقول الانجليز — فمن أقدس واجبات الدولة أن تعمل جاهدة في سبيل القضاء على تلك الرذيلة .

والآن نسأل : من المسئول عن الفقر ، الفرد أم الدولة ؟ ونسارع إلى الجهر بأن المسئولية موزعة بين الاثنين معا .

فالفرد الذي يقامر أو يتعاطى الخمر ، أو يستسلم للشهوات ، وفي كلمة ، الفرد الذي يسيء التصرف ، يقع فريسة بين مخالب الفقر لا محالة .

والدولة التي لا تنتهج سياسة اجتماعية صالحة تسلم شعبها إلى الفقر .

الأفليم لم من يريد أن يعلم أن متوسط دخل الفرد في مصر لا يزيد عن تسعة جنيهات في العام . وهذا الرقم الزرى الشائن لا يتسامى إلى المقارنة مع دخل الفرد في الولايات المتحدة ، وكندا ، وبريطانيا العظمى ، وسويسرا ، ونيوزلندة ، وأستراليا . ولئن قيل تلك أمم تملك الثراء الطائل ، فإذا يقال عن اليونان ، وهى بلد زراعى كصغر ، ومواردها لا تزيد عن مواردها ، وعلى الرغم من كل هذا فإن دخل الفرد في اليونان يكاد يبلغ تسعة أضعاف دخل الفرد في مصر .

لا أريد أن أرسم لبلادنا صورة سوداء قتمة تبعث اليأس في النفوس ، كلا ولا أبتنى أن أرسم لها صورة زاهية الألوان تدعو إلى الاطمئنان الكاذب . وإنما أريد أن تكون الصورة التي أرسمها بين ذلك قواما ، تحفز على تحقيق الإصلاح المنشود .

والآن أسأل كره أخرى ؟ هل الشعب المصرى فقير لأن ربك قضى أن يكون فقيرا ؟ أم أنه فقير لأنه إلى اليوم أعوزته السياسة الاجتماعية المرسومة الحدود ، الواضحة المعالم ؟ أما أنا فأميل إلى الفرض الثانى والواقع يؤيدنى .

إن مفشا الفقر في مصر هو أن عدد السكان يزداد زيادة مطردة عل حين أن موارد الثروة لا تكاد تنمو إلا قليلا .

في مصر توجد ٤٠٠ نسمة في كل كيلومتر مربع . فهى بهذه الكثافة أكثر بلاد الدنيا ازدحاما بالسكان ، بل صور لنفسك أنها أكثر ازدحاما من بلجيكا والصين .

فإذا ظلت موارد الثروة فيها على جودها الحالى ، وبفضل تحسن الوسائل الصحية زادت نسبة المواليد على الوفيات ، فليس من شك فى أن المستقبل سيكون مظلما متحجر الظلام .

ومن دواعى الأمل أن مرافق البلاد كلها تكاد تكون بأيدي الأجانب ، وأن المصرى يعيش على هامش الحياة ، أو يعمل أجيرا للأجنبي ، أو يعيش دون الكفاف ، أو يحرم من خيرات بلاده .

ومما يضاعف من إلقاء الظلال السوداء على تلك الصورة القائمة هو أن الثروة موزعة توزيعاً سيئاً ، فبينما نرى أن ٩٨ في المائة من مجموع الملاك الزراعيين يملكون نصف الثروة العقارية إذا بالنصف الباقي بين أيدي اثنين في المائة لا يزيدون ولا يتقصون . أى أن الثراء الناطل في جانب ، والفقر المدقع في جانب آخر .

وباليت أن ثروتنا العقارية لم تكن مثقلة بالديون الأجنبية ، مما يجعلنا أجراء أو في بلادنا غرباء !

على أني أمل بارقة أمل وسط ذلك الظلام المتحجر . فقد نشط المصري إلى مغالبة الأجنبي في الميدان الاقتصادي والتغلب عليه ، واستخلاص مرافق البلاد من بين يديه . ومصر بحمد الله بلد بكر ، وفير الثروة ، جم الخيرات ، عامر بالثمرات ، وفلاحه مضرب الأمثل في العمل والكدح ، وما يعوز تلك البلاد لكي تؤتي أهلك الثمرات إلا أن توضع لها سياسة اجتماعية ثابتة تستلهم من وحدة البؤس والفاقة إلى ذروة الرخاء والسعادة .

إن قوى الدولة جميعاً ينبغي لها أن توجه إلى تنمية موارد الثروة . فإم أن يكون لدينا حوالى أربعة ملايين من الأفدنة يمكن استصلاحها ثم ندعها بوراً ولا يعوزنا الماء ، ولا تنقصنا الأيدي العاملة ، ولا يعز علينا المال إن أردناه وإنما تعوزنا الأهم العالية . فتأليف الشركات الوطنية ، وإصدار القروض الأهلية يوفر لنا الأداة الضرورية لاستنبات خيرات بلادنا .

أفلا تدر كهربة خزائن أسوان ، واستخراج السماد ، واستنباط الحديد ، الخيرات التي تخفف الضائقة التي يفتنق بها المصريون ؟

ثم كيف نفعل عن مسألة توزيع السكان توزيعاً سيئاً ؟ فبينما ترى بعض الجهات مكتظاً إذا بك ترى البعض الآخر تعوزه الأيدي العاملة مما يجعل الكثيرين يتعطبون في ظلمات البؤس ، ويتردون في حوة الشقاء . وتدفع المهاجرين من الريف على المدن يزيد الحالة ظلاماً ولو أننا نظمنا الهجرة مع تزويد الأسر المهاجرة برءوس الأموال لكان ذلك خيراً لمصر .

واستخدام جرعة من الإكراه كذلك التي يستعملها الطبيب لإبراء مريضه لا تتنافى مع الحرية الشخصية ، اللهم إلا أن تكون الحرية المزعومة هي حرية الجوع أو حرية الموت وتلك التي يزهد فيها الأحرار جميعاً .

إن السياسة الاجتماعية الرشيدة تقوم على أساس الأخذ من الأغنياء في غير عنت ولا إرهاق ، وإعطاء الفقراء . فضريبة الدخل التصاعدية ، وإعفاء أصحاب الإيرادات المحدودة من الضرائب ، وتقديم الإعانات في مختلف الصور كأعانة الزواج ، وإعانة الأسر كثيرة الأولاد ، وإيجاد الأعمال للعاطلين ، وتنظيم الإحسان ، كل أولئك من الوسائل التي تخفف ويلاط الفقر .

على أنى أحب أن أصارع إلى تبديد وهم طالق بالأذهان . فكثير من الناس يذون
باللائمة على الموظفين ، قولا منهم بأنهم وأرباب المعاشات يستمدون الجزء الأعظم من
ميزانية الدولة ولا يتركون إلا القليل لتحقيق وجوه الإصلاح وإنجاز المشروعات الحيوية .
وعندنا أن حل مشكلة الموظفين لا يكون من طريق المساس بمرتباتهم ، وإنما يكون
بوضع سياسة ثابتة للتوظيف ، ومنع التضخم في الوظائف ، وضبط المصروفات العامة إلى
أقصى حد . وإيجاد أعمال للتعلمين المتعطلين ، وحل الشركات الأجنبية على استيعاب أكبر
عدد من شباب مصر المتعلم . ومن الإنصاف ومواجهة الحقائق أن نجهز بأن عالية الموظفين
لا يعيشون إلا بالكفاف وأن على الدولة واجبا أن تعين بعض ذوى الأسر الكبيرة منهم
وتعلم أولادهم على نفقتها . فالمبدأ العصري ينادى بأن على الدولة أن تضمن لكل فرد حدا
أدنى للعيشة .

محال أن نهض هذه الأمة إلى مكانها الثلاثي بها إلا إذا جعلنا دعامة الإصلاح رفع
مستوى معيشة الفلاح والعامل . والدولة التي تملك سلطة التشريع هي وحدها القادرة على تحقيق
ذلك الإصلاح . والتشريع الاجتماعي هو سبيلها إلى ذلك . فاستصلاح الأرض وتوزيعها
على صغار الفلاحين ، وتحسين أجورهم ، وإصلاح حال القرية ، وإنشاء مساكن للعامل ،
وإصدار التشريعات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة
والوفاة ، كل أولئك مما يحل مشكلة الفقر إلى حد كبير .

لست ممن يدينون سياسة الكولور فورم ولكنى ممن يؤمنون بالسياسة الاجتماعية الثابتة
التي توجه فيها كل قوى الدولة إلى الإصلاح ، وتهض وزارة الشؤون الاجتماعية من هذا
الإصلاح بأكبر نصيب .

عبد الحميد نافع

قيل لأعرابي إن الخليفة المعتصم مات وأن ابنه ولى الخلافة . فقال :

الله أكبر لا حزن ولا جزع ولا عزاء إذا أهل البلا رقدوا
خليفة مات لم يحزن له أحد وآخر قام لم يفرح به أحد